الاطار الذى يجب ان تنظر فيه القضية

حضرات المستشارين والضباط العظام:

لقد رسمت لنا النيابة ما أسمته الاطار الذى يجب أن تنظر فيه القضية، وهو اطار مخصب بالدماء ومرصع بالجماجم واشلاء القتلى، اطار أسود فظيع جعلت جلودنا تقشعر ونحن نتابع وصفها له. من منا لم يهتز ويرتجف وهو يسمع النيابة على لسان ممثليها وهى تصور هؤلاء المتهمين، ومن منا لم يفزع من هذا الجو الذى حاولت النيابة أن تخلقه حول هؤلاء المتهمين وأن تسربلهم به ؟ لقد عادت بنا النيابة الى ذلك الجو الرهيب الذى كان يعيش فيه البشر منذ اثنى عشر قرنا، عندما كانت السيوف تحصد لأهواء الحاكمين فى مجالسهم. عادت بنا إلى الجو الذى كانوا يعلبون فيه بالرؤوس لعب الصوالج بالأكر، ويحضرنى بهذه المناسبة ما طالعته أخيرا، من أن أحد أمراء جزيرة العرب الذين اشتهروا بالبطش أو بالحزم كما يقولون، قد اودع نفرا من الناس فى السجن فجاء ذوو قرباهم يتشفعون فيهم، ويقول كاتب التاريخ الذى يروى القصة، فكان الأمير أنس منهم اعتدادا بأنفسهم وهم يستشفعون فأمر السياف بأن يأتى برقاب المسجونين فجئ بهم فى طست وضع على مائدة الطعام، فبهت ذوو قربائهم ولم يستطيعوا إلا أن يمضوا فى التهام طعامهم دون أن ينبسوا ببنت شفة، خوفا من أن يكون مصيرهم كهذا المصير.

هذا هو الجو العبق الذى أرادت النيابة أن تعطر به هذه القاعة فى أثناء نظر هذه القضية، ولقد ثار إحساس القاضى المرهف فى عصر المدنية والحضارة لهذا الجو الذى يراد خلقه فى القضية، فاعترض على النيابة عندما استشهدت بموقف لزياد ابن أبيه. وبالرغم من أن النيابة حاولت أن تدفع عنها الشبهة بانها إنما قصدت التشبيه بين الخوارج فى صومهم ونسكهم وجرائمهم وبين هؤلاء المتهمين. ومع ذلك فإن الرئيس لم يرض بهذا التفسير، وأنكر أن يتردد اسم زياد ابن ابيه فى هذه القاعة،وهو السفاح الذى يضعه التاريخ على رؤوس السفاحين.

التشبيه بالحجاج

واذا كان رئيس المحكمة بضميره الحي لم يعجبه ان يتردد اسم زياد بن ابيه على أى صورة من

الصور، فلست أشك لحظة فى أن ضميره لم يرض كذلك عن عبارة قيلت على لسان سعادة النائب العام، وعسى أن يكون واسع الصدر، فيسمح لنا بأن نعاتبه عليها، إن سعادة النائب العام أستاذنا من غير شك، ونحن نقدر له مكانته بل ونشكره على غيرته التى حدت به ان يستهل المرافعة فى هذه القضية، فباعتباره ممثل الدعوى العمومية والحارس عليها، ما كان ينبغى ان يقوته هذا الموطن ليذكر بصولة القانون، ولكنه يلوح أن الدعوة الى الرجوع بنا إلى عصور الانسانية الأولى التى يحاكم من أجلها هؤلاء المهتمون قد نجحت إلى حد أنها أثرت فى نفس النيابة، ووصلت منها الى درجة الاقناع فراحت تتقمص شخصيات تاريخية، بل وانزلقت إلى حد أن نظرت اليكم هذه النظرة ورأت ان تشرككم فيها.

فسعادة النائب العام يقول لكن وهو يشير الى هؤلاء المتهمين: "هذه رؤوس الفتنة قد أينعت وحان قطافها " ثم ينظر اليكم قائلا " فاقطفوها ". وهو هنا يتمثل بقول الحجاج ويريد أن يتقمص وتتقمصوا معه شخصية الحجاج بن يوسف قائل هذه الكلمات، وإنى أعيذ سعادة النائب من أن يكون حجاجا أو أن يتمثل بقول الحجاج، وهو حارس العدالة. أما أنتم فعلوتم وتنزهتم عن أن تكوتوا كالحجاج علوا كبيرا.

لست أشك لحظة فى أن سعادة النائب لم يكن فيما قال إلا مستخدما صورة من صور البيان، مع ذلك فإن واجبى يحتم على أن (أقفش هذه القفشة) وأرجو أن يغفرها لى سعادة النائب.

لا يا حضرات المستشارين والضباط العظام أنتم لا تقطفون رؤوسا كما كانوا يفعلون، وهذا هو مظهر المدنية والحضارة التى نعيش فيها، والتى يجب أن نحرص كل الحرص على مظاهرها.

الاعتداء علي النحاس باشا

والإخلال بالقانون سرعان ما يؤدى إلى إخلال أشنع، وذلك فد بدأت تقع سلسلة من الجرائم مروعة، فلا يروعنا أكثر منها إلا أن نجد بعض الصحف تفرح وتبتهج وتحاول تصوير العمل فى صورة مشروعة، وأعني بهذه الأعمال محاولة الاعتداء الشنيع على النحاس باشا فقبل أن تنسف المحكمة وقبل أن تبدأ أعمال النسف فى مصر كلها، بدأت محاولة نسف بيت النحاس باشا، فتهقه أقوام وفرحوا وطربوا ولم يستطيعوا أن يكتموا ذلك فظهر على صفحات الجرائد، وقد كنت أنا واحداً ممن يدرك خطورة الموقف وأن هذا العبث بالقانون لا يمكن أن ينتهي الى خير بأي حال من الأحوال، ثم كانت المحاولة الثانية حيث هوجم النحاس باشا بالمدافع السريعة الطلقات، فلم يهتم البوليس بالعثور على الجناة، لأن شخص المعتدى عليه هو النحاس لا أكثر ولا أقل.

ولقد رأينا كيف عملت النيابة والبوليس بالليل والنهار فى هذه القضية التى نحن بصددها وكيف وضعت الجوائز لمعرفة الفاعلين أو الذين يظن أنهم فاعلون، أما فى قضايا الاعتداء على رقعة النحاس باشا وهى لا تقل خطراً عن هذه القضايا فلم يصلوا حتى الآن الى الفاعلين بل لم يشتبهوا فى أحد وليس وراء ذلك تناقض صارخ وكيل بمكيالين، وهذا هو السبب الحقيقي لهذه الجرائم التى تولول منها النيابة اليوم وتنذر وتحذر.

إن النيابة تنذرنا اليوم وتحذرنا، أما نحن فقد أنذرنا وحذرنا من قبل وقلنا: إننا سنصل الى هذه النتائج اذا لم نتفق جميعاً على احترام القانون والضرب على كل اخلال به وبيد من حديد فعسى أن تقولوا لأولياء الأمور فى مصر، عسى أن تقولوا لرجال النيابة، ورجال البوليس إن الساعة قد حانت لكى يكون القانون فى مصر هو سيد الجميع، والذي لا يفرق بين مصرى ومصرى وبين مواطن ومواطن وأن نكره الجريمة، تقع على خصومنا فى الرأي أضعاف ما ننكرها إذا وقعت علينا ةإذا كان الشئ بالشئ يذكر، فهذا هو المجال لأهيب فيه بالنيابة والبوليس أن يجدوا فى البحث عن قتلة حسن البنا، كما بحثوا عن قتلة النقراشي لا يقولوا: إن "حسن البنا" هو من هو، فعلام نهتم بهذا البحث. نهتم به لأجل الحق والعدل والأمن أولاً وأخيراً، فقاتل "حسن البنا" يسرح ويمرح وباستطاعته أن يكرر هذه الفعلة فى اى وقت شاء ويختار، وقد يكررها بالنسبة لى، او

بالنسبة لاى إنسان اخر، فالخطر اذن معلق على رءوسنا جميعا ولا فكاك لنا منه، اذا أردنا السلم والامن يجب الا نفرق بين جريمة وجريمة.

حضرات المستشارين والضباط العظام:

اننى ارجو ان تقدروا خطورة هذه النقطة التى اثرتها، وان تحظى باهتمامكم فتبحثوها وتحققوها، لانها قوية الصلة بما نحاكم عيله اليوم، انكم تدهشون بل وتذهلون عندما تتصفحون أوراق هذه الدعوى فتجدون شبابا يفكرون هذا التفكير وينحرفون هذا الانحراف ولكن اذا عرفتم ان المسئولين الكبار من قبلهم قد انحرفوا وانهم لعبوا بالنار لادركتم ان هؤلاء مجنى عليهم وانهم قد تاثروا بمن هم اكبر منهم وارسخ قدما واكثر تجربة وهم ولاة الامور الذين نيط بهم حفظ الامن والقانون.

حضرات المستشارين والضباط العظام من المسئول؟

بينت لكم حتى الان ان اصحاب الشان لا يمكن ان يعفوا من المسئولية عندما نستعرض الاضطراب الذهني الذى ساد مصر فى الاعوام السابقة وقد بقى ان اضع ايديكم على مسئوليتهم فى الانحراف (بالإخوان المسلمين) او بالاصح فى الإخوان المسلمين عندما تلمسون هذه الحقيقة باليد فسوف تدركون مرة اخرى انكم تحاكمون مجنيا عليهم لا جناة فى الحقيقة.

لقد تلوت على مسامعكم من قبل هذه الفقرات التى نشرتها مجلة "النذير" لسان حال (الإخوان المسلمون) تنديدا باقدام بعض شباب "مصر الفتاة" على ما سمى فى ذلك الوقت تحطيما للحانات وهو لم يزد فى حقيقته على اراقة بعض زجاجات الخمر فاعتبروا ذلك جريمة من اكبر نددوا بها حتى لقد كانوا اقسى على وعلى اخوانى فى ذلك الوقت من النيابة نفسها ولا جدال فى اننى اشكركم لهذا الموقف شكرا جزيلا فقد اعطونى فى ذلك الوقت درسا وعيته ولم اغفله ابدا بل لقد كان نقطة التحول فى ارائى وافكارى حيث بدأت امقت العنف واحاربه.

كان الاخوان المسلمون فى ذلك الوقت وعلى رأسهم المرحوم الشيخ "حسن البنا" يدعون الى بعث مجد الإسلام ولكن عن طريق التربية والاعداد والارشاد والتهذيب ولقد كانت نعم الخطة

ونعم الاسلوب. كان الاستاذ "حسن البنا" يدعو الى سيادة احكام القرآن لا عن طريق تدبير الانقلابات ولكن عن طريق اعداد جيل جديد يربى على اخلاقه وفضائله فيشيب مؤمنا بالقرآن وبسيادته فاذا اتيح له ان يشغل وظيفته فى الحكومة جعل القرآن واسلوب القران وروحه هو هدفه ونبراسه واذا اتيح له ان يصبح نائبا فى البرلمان جعل المناداة بسيادة القران شغله ودينه واذا اتيح لاخ من الاخوان ان يكون وزيرا سار سيرة القرآن وطبق احكام القرآن ما استطاع الى ذلك سبيلا.

فالمسالة إذن تبدأ وتنتهي بالإعداد الروحي والتربية الروية والدعوى الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ولذلك فقد درج الإخوان حتى ذلك التاريخ أن يبعثوا بالرسائل الى الحكومات المتعاقبة ينصحونها ويهدوها سواء ويدعون لها فى المبتدأ والخاتمة وبالتوفيق والسداد وكان أنصار الشيخ حسن يتزايدون وهو ماض فى هذه الدعوة الطيبة المباركة من المسلمين لا ينفتح قلبه لدعوة سداها ولحمتها القرآن والحق سبيلها والسلام والمحبة احترام القانون فبدأ الناس يدخلون فى هذه الدعوة أفواجاً، وبدأ الشيخ " حسن البنا " يذرع القطر ظلاً وعرضاً فيؤلف الشعب واللجان، ويخطب فيها ويعلم ويفقه، فكانت البلاد تفتح له مصاريعها، فلم تكن لجانه إلا مكاتب لتحفيظ القرآن وتفقيه الناس، والدعوة الى الخير والإحسان، وتربية الناس على الأخلاق الفاضلة الكريمة.

وعند هذا القدر قامت الحرب،وأودعت أنا وزملائي المعتقل وأوقف كل نشاط لنا، ولم يبق لنا من عمل إلا أن نراقب المرحوم " حسن البنا " وحركة الإخوان، فإذا حدثتكم اليوم عن المسئول الأول عن انحراف الإخوان، فهو حديث العارف المراقب، وإني لأرجو أن تحققوا فى كل واقعة أقوالها لكم، اللهم إلا إذا سلمت النيابة بها.

حامد جودة وحسن البنا

اعتقل الأستاذ " حسن البنا " وقادة " الإخوان المسلمين " فى مستهل الحرب كما اعتقلنا فما راعنا فى أحد الايام إلا وزير من وزراء الدولة فى ذلك الوقت وهو سعادة حامد بك جودة يزور الأستاذ حسن البنا فى معتقل الزيتون، ويجلس معه عدة ساعات ويعرف بعد ذلك أن حامد بك جودة يسعى فى الإفراج عن المرحوم الشيخ " حسن البنا " وكان ذلك فى سنة (١٩٤١)، ولكم أن تقدروا يا حضرات المستشارين والضباط العظام تأثير ذلك فى الأمة، وفى الرأي العام بصفة عامة، وفى المنتمين للإخوان المسلمين بصفة خاصة، فهذا الشيخ " حسن البنا " يعتقله الحاكم العسكرى ورئيس الحكومة ويعلمه أن يعمل على الإفراج عنه، ثم لا تمضى أيام حتى يفرج عنه.

نريد أن نقف هنا قليلاً لنتساءل لماذا فعل ذلك حامد بك جودة ؟ لأنه يتوقف على ذلك الجواب معرفة المسئول الأول عن كل التطورات التى طرأت على حركة الإخوان بعد ذلك.

هل فعل ذلك غيرة على الحق، أن " حسن البنا " قد ظلم باعتقاله فماذا عسى هو قائل فى مئات المعتقلين الآخرين والذين كنت واحداً منهم والى أى مدى أثرنا اهتمامه فى ذلك الوقت أو التفاته، لم يعبأ حامد بك جودة فى ذلك الوقت إلا بشخص واحد هو المرحوم " حسن البنا " فمن حقنا أن نقول: ان هذا الاهتمام لاتعليل له إلا واحد من اثنين، إما أن حامد بك جودة كان فى ذلك الوقت قد أصبح واحداً من أتباع " حسن البنا " الذين يدينون له بالولاء، وإما أن حامد جودة قد ذهب لحسن البنا وسعى للإفراج عنه لكى يستغل حركته فى تدعيم نفوذ حزبه السياسي هذه هي الواقعة التى طلبت من حضراتكم أن تستدعوا أمامكم حامد بك جودة لأداء الشهادة عنها لأنها فى اعتقادى واقعة خطيرة وهامة لأنها تحدد لنا بالضبط أن دعوة (الإخوان المسلمين) كان مجنياً عليها ،وأن رجال السياسة هم الذين بدءوا يلقون شباكهم عليها ويخرجونها من دائرة السياسة والاعيب السياسة ومطامع السياسة ومغامرات السياسة.

استدعوا حامد بك يا حضرات المستشارين وقولوا له ما الذي كان يعرفه عن " الإخوان المسلمون " فى سنة ١٩٤١ عندما سعى سعيه للافراج عن زعيمهم استدعوه وأسألوه ماذا كان فى رأسه أى

خطط كان يرسمها من وراء هذا السعى، ولن تستطيعوا أن تكونوا اقتناعكم وأن تلقوا الضوء على نواحى هذه القضية إذا أغفلتم هذه الناحية، فلم لا تحققونها ؟ ولذلك فإنني أطالب بتحقيقها.

خرج الأستاذ " حسن البنا " من الاعتقال وقد ازداد جاها وعزا بوقوف الورزاء الى جواره، ومضى فى دعوته حراً طليقاً، يجوب البلاد، ويؤلف الشعب وينظم الجماعات ويدعو الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وهو شاعر بجميل حامد بك جودة من غير شك عارف له هذه اليد واشتهر فى البلاد أن (الإخوان المسلمون) فى حماية الحكومة القائمة وفى حماية السعديين بصفة خاصة.

التسرع فى اصدار قرار الحل

كان صدور أمر الحل فى (٨) ديسمبر إجراء متسرعاً لا يختلف فى هذا اثنان بأي حال من الأحوال ولقد وجهتم سؤالاً صريحاً الى سعادة عمر بك، هل من رأي رجال البوليس والأمن التريث فى إصدار الحل ؟ فأجابكم جواباً صريحاً لا لبس فيه ولا غموض.

(س) هل حصل أن تقدم لكم بعض رجال البوليس قبل حل الجماعة باقتراح وقف هذا الأمر خشية على الأمن العام ؟

(ج)) التفكير فى هذا الإجراء وإعداد العدو لذلك أخذا شيئاً من الوقت لأن بعض المصادر البوليسية كانت تخشى من معقبات الحل، وكانت تخشى أن تقوم عناصر الإرهاب بحوادث تعكر صفو الأمن ولكن المغفور له دولة النقراشي باشا، وقد كان كبير القلب أقدم على الحل، لأنه اقتنع بضرورة هذا الإجراء ولقد بصر بالعواقب ولكنه قال: أنا لا أخشى الحق لو كنت أول ضحاياه.

وهكذا ترون أن الواقعة ثابتة أمامكم وهى أن رجال البوليس قد حذروا وأنذروا وطالبوا بعدم الإقدام على هذه الخطوة أو على الأقل تأجيلها.

فلماذا ومتى كان البوليس يشير وينصح لرئيس الوزراء بالتريث فى إجراء من الإجراءات أو عدم الإقدام عليه ؟

السبب فى هذا واضح وهو أن رجال البوليس وهم رجال فنيون بطبيعة الحال، كانوا يدركون أن معالجة الأمور لا تكون بهذا الأسلوب، وأن الإنسان اذا آراد أن يوقف قطاراً مندفعاً فليس السبيل الى ذلك وقفه فجأة وإلا انقلب القطار على الفور وأحدث خسائر ونكبات.

لقد كان (الإخوان المسلمون) فى ذلك الوقت قوة مندفعة، كل شئ يزيد اندفاعها وكانت الحكومات المتعاقبة قد شجعتها بما يهيئ لها هذا الاندفاع، فكان من العبث إذا أراد النقراشي باشا أن يوقف هذا الاندفاع أن يوقفه مرة واحدة.

لقد كان البوليس لا يعرف شيئاً عن (الإخوان المسلمون) فقد كانت الإخوان حرماً مقدساً لا يجوز التسلل إليه، وكان تحويلهم فجأة عن نشاطهم الظاهرى الى نشاط خفى وهم بهذه الكثرة الساحقة فيه تعجيز للبوليس عن العمل، وهو ما تثبته لكم هذه القضية، فقد رأيتم كيف كان البوليس يتخبط فى الظلام، لأنه لم يكن يعرف شيئاً من أمر هذه الجمعية قد يكون صحيحاً أن أفراداً من الإخوان فى المدة السابقة على الحل قد قاموا بسلسلة من الأعمال غير المشروعة، ولكن قتل النقراشي باشا كان يجب أن يتذكر أن هؤلاء الشبان لم يأخذوا بسيف القانون حتى الآن، ولم تعامل الجمعية بحزم القانون وصولته، وعلى ذلك فقد كان الأجدر به أن يسرع فى تطبيق القانون عليهم كاملاً غير منقوص، وأن ينتظر نتيجة هذه المرحلة.

كان باستطاعة النقراشي باشا وقد تعددت هذه الأعمال غير المشروعة أن يطلق للنيابة سلطتها فتفتش دار الاخوان وأن تفحص أوراق الإخوان، كان باستطاعة النقراشي باشا باعتباره وزيراً للداخلية أن يمنع اجتماعات الثلاثاء فى دار (الإخوان المسلمون) وأن يحول بين الطلاب وبين التردد على دار الجمعية، كما يفعل بالنسبة للأحزاب، كان باستطاعة النيابة أن تقبض على المرحوم " حسن البنا " وأن تعامله كما يعامل غيره ممن يتهمون بمثل هذه الأعمال.

كان باستطاعة النقراشي أن يلفت أنظار الموظفين المنتمين الى الجمعية الى أنه لا يجوز الجمع بين وظائفهم وبين عضوية هذه الجماعة، ان باستطاعة النقراشي باشا أن يأمر وزارة الشئون الاجتماعية أن تكف عن صرف الاعانات التى تصرفها للجمعية، بل كان فى استطاعته إذا شاء أن

يجعل وزير الشئون الاجتماعية بما له من حق حل المؤسسات الخيرية المسجلة عنده أن يحلها إذا خرجت على الحدود المرسومة لها. وكان باستطاعته أن يجعل وزير الشئون يستخدم هذا الحق، فيحل مؤسسة البر والإحسان باعتبار أنها لم تعد كذلك. كان باستطاعة النقراشي باشا أن يفعل بعض هذا أو كل هذا، فى الوقت الذي يضاعف فيه استعداده، فتسير إجراءاته طبيعية ومعقوله، ولما وقعت هذه الكارثة، ولكن النقراشي باشا أبى ألا ينتقل من النقيض الى النقيض ومن أقصى اليمين الى أقصى اليسار، وفي يوم واحد وفى ساعة واحدة، بل وفى لحظة واحدة، وكلنا يعرف ما هى نتائج هذه الانقلابات الحادة، العنيفة.

أبى النقراشي باشا إلا أن يوقف القطار دفعة واحدة وإلا أن يتحدى العاصفة فى غير مرونة فكان موته نتيجة طبيعية لفعلته بشهادة الجميع.

قانون القصور الذاتي

ما زلت أذكر من دروسي فى علم الطبيعة أن فى هذا الكون قانوناً أزلياً، يسمى قانون القصور الذاتي، ألا وهو، كل جسم متحرك يبقي متحركاً ما لم يطرأ عليه طارئ يوقفه، وكل جسم يظل ساكناً ما لم يطرأ عليه طارئ يحركه، ونحن نستخدم هذه النظرية عندما نوقف شيئاً أو نحرك شيئاً فندرك أن بها قوة ذاتية تدفعها للحركة اذا كانت متحركة وأن بها قوة ذاتية تثبتها فى مكانها اذا كانت ساكنة وأننا لكى ننقلها من حالة الى حالة يجب أن نترفق بها اذا شئنا الوصول الى نتائج طيبة، فنحن لا نعدو بالسيارة دفعة واحدة بل ننتقل بها من الأول الى الثاني الى الثالث، عندما نوقفها لا نوقفها مرة واحدة بل نقلل من حركاتها بالتدريج حتى نسكن سكوناً طبيعياً.

هذه هى نواحي قوانين الطبيعة، ولقد أغفلها النقراشي باشا وأسقطها من حسابه، وقد يكون ذلك فرط اعتداد بنفسه، أو قد يكون فرط إخلاص لما يعتقد، تستطيعون أن تقولوا عنه ما شئتم يا حضرات المستشارين مدحاً أو ثناء عليه، فذلك لا يهمني، وإنما الذي يهمني أن أسجل عليه أنه فى هذا الإجراء قد أغفل قوانين الطبيعة التى تقضى بالتدرج للوصول الى أحسن النتائج وأبى الا أن يختار أسلوب الطبيعة الثائر العاصف المدمر، الذي لا يعرف منطقاً، والذي يؤدى دائماً الى الكوارث.

كيف يمكن أن يقضى على حركة عاشت حوالي عشرين سنة، وتغلغلت هذا التغلغل وانتشرت هذا الانتشار، وارتبطت مصالحها بمصالح الناس هكذا بضربة واحدة وفى لحظة واحدة ؟ لقد كان هذا إجراء غير طبيعي، إجراء شاذاً، والشذوذ لا يولد إلا شذوذا، ومجاوزة الطبيعة لا يمكن أن تنتج إلا شراً، وهذه هي النقطة الأولى.

الدفاع متفق مع النيابة

إن الدفاع متفق مع النيابة فى الأهداف التى تهدف إليها ويختلف معها فى الوسيلة التى تدعوكم لانتهاجها.

نحن متفقون جميعاً ولا خلاف بيننا في أنه يجب وضع حد للجرائم التي كانت هدفاً لها في السنوات الخمس الماضية والتي رجعت بنا إلى الوراء وكادت تزعزع كيانا وأساءت إلى سمعتنا في أنحاء العالمين، حتى أصبحت بعض الدول لا تسمح لرعاياها بالسفر إلى مصر، إلا إذا كتبوا تعهداً قالوا فيه: إنهم بسافرون تحت مسئوليتهم الخاصة.

أجل يا حضرات المستشارين والضباط العظام يجب أن نتضافر جميعاً للوصول إلى هذه النتيجة، ولست في هذه أتكلم من تلقاء نفسي، بل إن موكلىّ كانوا يصرخون بذلك طوال التحقيق فيندون بالجريمة والمجرمين.

براءة الإسلام من الجريمة

نحن متفقون مع النيابة كل الاتفاق لا شذ في ذلك متهم عن متهم، على إن الإسلام برئ من الجريمة وليس سوى أخينا عبدالمجيد من استحل القتل باسم الدين وزعم في التحقيق أنه فعل ذلك بتأثير فتوي من الشيخ سيد سابق وهى فرية لا دليل عليها من مفتريات عبدالمجيد، التي سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد، ولنا ما قاله السيد سابق عن نفسه في التحقيق من استبشاعه للجريمة واستنكاره لها، واستشهاده بآيات الكتاب الكريم على إنكارها، ولقد قال كلمة جليلة رائعة عندما ووجه بفرية عبد المجيد، وكيف يقع مني ذلك وأنا أدرس كتاب الله للناس وأعلمهم أن

الإسلام معناه السلام، وأن المسلم من سلم الناس من يده ومن لسانه. ولقد سمعتم في هذه القاعة شهادة أحد (الإخوان المسلمون) وهو " نفيس حمدي " ورأيتموه كيف نقل عن السيد سابق في فصاحة وطلاقة براءته من الجريمة والمجرمين، وكيف دارت بين شاب متحمس وبينه حول هذه الجريمة، فأظهر حكم الإسلام فيها، وأن قتل النقراشى باشا هو كبيرة الكبائر.

وزعم عبدالمجيد أنه فعل مافعل تحت تأثير المرحوم حسن البنا، وقد أصدر المرحوم حسن البنا بياناً رسمياً بإنكار الجريمة يهمنا أنه بسط فيه حقيقة الإسلام بالنسبة للجريمة والمجرمين، فقال رحة الله: " لقد كان هدف دعوتنا حين نشأت، العمل لخير الوطن وإعزاز الدين ومقاومة دعوات الإلحاد والإباحية والخروج على أحكام الإسلام وفضائله، تلك الدعوات التي دوى بوقها وراجت سوقها في تلك الأيام.

وإذا كان ذلك كذلك فما كانت الجريمة والإرهاب ولا العنف من وسائلها لأنها تأخذ عن الإسلام وتنهج نهجة وتلتزم حدوده.

ووسيلة الإسلام في الدعوى مسجلة في كتاب الله أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة والقرآن الكريم هو الكتاب الذي رفع من قدر الفكر وأعلى من قيمة العقل وجعله مناط التكليف وفرض احترام الدليل والبرهان وحرم الاعتداء حتى في القتال (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)

والإسلام الحنيف هو دين السلام الشامل والطمأنينة الكاملة والروحانية الصافية والمثل الإنسانية الرفيعة، ومن واجب كل مسلم ينتسب إليه أن يكون مظهراً لهذه الحقيقة التي صورها النبي بقوله " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده "

هذا هو كلام المرشد العام وإنى أرجو أن تلاحظوا يا حضرات المستشارين روعة العبارة وصدقها وفصاحتها في تصوير الإسلام ومن العبث أن نتصور أن قائل هذا القول الحكيم الرائع هو الذي أفتى بقتل المسلمين على أي وجه من الوجوه.

العدالة صفة الله الكبرى

لطالما تصور الناس الخالق، بصور شتى تناسب عقليتهم وظروفهم وبيئتهم ولطالما ضلوا السبيل فنسبوا فى كثير من الاحيان الى الخالق كثيرا من الصفات التى يتنزه عنها. ولكن هناك صفة واحدة لم يستطع الانسان فى كل زمان ومكان الا ان يصف بها معبوده وخالقه، وهذه الصفه هى العدل. فالالوهيه والعدل متلازمان، والله عدل ولا يمكن للانسان ان يتصور غير ذلك، واذا كنا نرى فى هذه الدنيا ظواهر وحوادث يبدو لعقولنا المحدودة ان العدل قد انتفى منها، فان ما اجمعت عليه الاديان السماويه بل تخيلته الفطر السلمية هان هناك بعد هذه الحياة حياة اخرى حيث يسحب الميزان، وتصحح الاوضاع، ويعطى لكل ذى حق حقه، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن عمل مثقال ذرة شرا يره. وبغير العدل النهائى لا تستقيم المعانى فى نفوس الناس، بل لا يمكن ان يكون لهذه الحياه كلها مغزى او معنى.

فالعداله هى المطمع النهائى للبشر، وهى غايه الغايات وعلة العلل، ومادام الامر كذلك، فلا عجب اذا كان القضاة فى المركز الاسمى من بناء المجتمع، ذلك انهم يقومون بتمثيل الله على هذه الارض، ويقدمون للناس شذى من عطر الربوبية الاكرم.

فلكم علينا يا حضرات المستشارين والضباط العظام وقد جلستم مجالس القضاه كل تجلة واكبار لا يختلف فى هذا متهم عن متهم او محام عن متهم او وكيل نيابه عن محام، وقد رضينا بقضائكم ايا كان بالبراءه او الادانه سواء. والقول بغير ذلك يكون اهدارا لاخص خصائص القضاء الذى يجب ان ينزله الناس منزلة القداسه، والرضا بما ياتى من احكام.

الكشافة

لقد قيل فى وقت من الاوقات، إن هؤلاء الجوالة إنما سمح بقيامهم تطبيقيا لقانون الكشافة، ولكنكم لو رجعتم الى قانون الكشافة لوجد تموه يحظر حظرا باتا على الكشافة ان تنتمى الى جماعات سياسية دينية، وعلى هذا فقد كانت جوالة (الاخوان المسلمين) ضد القانونين العام والخاص على السواء فهى ضد قانون الكشافة الذي يحظر تدخل الكشافة فى السياسة او الدين، وكلاهما كانت جوالة الاخوان المسلمون موصوفة به، وعقوبة مخالفة هذا النص هو حل فرق الكشافة او الجوالة، ولكن جوالة (الاخوان المسلمين) كانت تملأ مصر من اقصاها لأدناها تسير فى كل مكان وفى كل مدينة وفى كل قرية، وهى تهلل وتظهر قوتها وبطشها، وكانت اجتماعات (الاخوان المسلمين) تعقد فى كثير من الاحيان تحت حماية هذا الجيش المنظم فلم تنكر الحكومة او تعترض، فمن المسئول اذن يا حضرات المستشارين عن هذا الانحراف الذي انحرف اليه بعض الشبان ؟ اهم هؤلاء المتهمون في هذا القفص وقد كان مجنيا عليهم ؟ ام هم ولاة الأمور الذين جمعوا هؤلاء الشبان واسلموهم لهذه التنظيمات وهذه المظاهرات العسكرية والتي زاد فى قوتها وروعتها انها تجرى باسم الدين، والدين هو ماء الحياة وريحان النفوس ؟

إن النيابة تهول لنا وهى تطالع فقرات مما يسمى قانون التكوين، وتتحدث عن الطاعة وعن النظام، وعن اليمين، وعن التضحية بالنفس، وعن التدريب على الاسلحة، وعلى اللاسلكى والاسعاف ومواد القانون، الى اخر ما تسرده على مسامعنا، مما لامحل له فى قضيتنا، فهل فات النيابة ان نظام الجوالة يحتمل ذلك كله وانه يتجاوزه الا فى عبارة او اثنتين خاصتين بالقتل وتحليله، وهذا هو الانحراف الذي يطرأ على كل شىء.

ترى الا تعلم النيابة ان الجوال لايمكن أن يكون جوالا إلا إذا اقسم يمينا، إلا إذا بايع على السمع والطاعة ؟ ألا تعرف ان الجوال لايكون جوالا إلا بعد تدريبات وتمرينات وامتحانات ينتقل فيها من مرحلة الى مرحلة، ومن طور الى طور ؟

لقد كان عبد المجيد احمد حسن يصور لكم الموقف ابدع تصوير عندما قال لكم: ان انتقاله من الجوالة الى النظام الخاص قد تم دون ان يحس ان تغييرا كبيرا قد طرأ عليه، فالنظم هى النظم

والقواعد، إذا كان النظام الخاص هو جيش الدعوة فان الجوالة كانت جيشها الرسمى المعترف به من الحكومة تمده بالاعانات، وتسمح له بالاستعراضات.

obeikandl.com

إصطدام الخليفة

انى ارجوكم يا حضرات المستشارين والضباط العظام ان تسمعوا شهادة رشدى بك الغمراوى، مفتش البوليس الذي اصطدم بجوالة (الاخوان المسلمين) عندما كان مأمورا لقسم الخليفة، لتتبينوا المسؤلية الخطيرة التى كانت لرجال العهد الماضى فى الجناية على بعض شبان (الاخوان المسلمين)، وحملهم على الانزلاق والشطط. تتلخص الواقعة في أن مأمور قسم الخليفة تلقى تعليمات مكتوبة أن يحول دون سير طوابير أو مواكب فى الشوارع، ولست أريد أن أقول: من الذي كان مقصودا بهذا المنشور، ولكن رشدي بك الغمراوي، وهو ضابط مستقيم، ينفذ ما لديه من التعليمات، طبق هذا المنشور على جوالة (الاخوان المسلمون)، فخرج بعساكره وجنوده ليحولوا بينهم وبين السير فأبوا ورفضوا، وكان أن وقع بينهم هذا الاصطدام الأخير الذي أشار إليه عمار بك فى مذكرته،ولكن الذي لم يقله عمار بك ولا إمام بك فى شهادتيهما أن رشدى بك الغمراوى مأمور القسم قد عوتب على موقفه واصطدامه مع (الاخوان المسلمون)، وسوى الموقف بأقامة احتفال ضخم لجوالة الأخوان أمام قسم الحليفة كمظهر على انتصار (الاخوان المسلمون) وسلطانهم، وإنى ادع لكم يا حضرات المستشارين والضابط العظام، أن تعلقوا على هذا الموقف بما هو أهل له،إذا كنتم فى شك من أمره فما عليكم إلا ان تستدعوا رشدى بك الغمراوى لآداء الشهادة ؛ لكي يتبين لكم أن هؤلاء الشبان عندما يوقفونهم اليوم فى الفقص ليسوا فى حقيقتهم غير مجنى عليهم وليسوا جناة٠

عملية حسابية

والآن فلنجر أمام حضراتكم عملية حسابية، أو إذا شئتم عملية كيميائية، أترون أن هذه الحوادث التى وقعت من بعض أعضاء الاخوان ليست إلا نتيجة طبيعية بحتة، كحاصل الضرب أو التفاعلات الكيميائية؟ فنحن الان فى حركة دينية تدعو الى كتاب الله وسنة نبيه، وتعمل لاعادة مجد الاسلام والمسلمين، فلا يمكن ان يوجد مسلم واحد لا فى مصر، بل فى اى انحاء العالم ألا ينفتح قلبه لهذه الدعوة، ولا يميل لها ولا بناصرها وهذه واحدة.

obeikandl.com

ولقد صادفت هذه الحركة هوى من الجميع، فاقبل رؤساء الاحزاب واقطاب السياسة والحكومة على تاييدها، والتشرف بالانتساب اليها، فمرة حامد جودة، ومرة المرحوم صبرى باشا وفؤاد سراج الدين، وثالثة صدقى، وهو من هو، وزعيم الجماعة محفوف بالكرامة والرعاية يدعى الى الجلوس فى مجالات عالية وتستعين به الحكومة فى لجانها العليا، فتختاره عضوا فى لجان تشرف على التعليم او تعمل على تنقيح برامج بعض المعاهد، وتزاول الجماعة نشاطا اجتماعيا لم يسبق له مثيل فى مكان من انحاء العالم، الا ينفتح قلبه لهذه الدعوة ولايميل لها وياخذ بناصرها وهذه فى مصر فثمة مستشفيات خيرية، ومدارس لتحفيظ القران، وجمعيات للبر، والاحسان، وكل هذه المؤسسات كانت تنشا تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية، وتمنح المؤسسات ،الاعانات اللازمة.

لقد بلغ عدد شعب الاخوان المسجلة فى الشئون، والتى تستحق اعانة خيرية ما يزيد على خمسمائة شعبة، كانت كلها تمنح اعانات او بسبيل ان تعان، وكانت مجالس المديريات والبلديات فى كل مكان تسارع الى شد ازر هذه المؤسسات وتقويتها. والى جوار هذه المؤسسات الخيرية قامت شركة مالية ناجحة راحت تنشىء مصانع لمختلف صنوف الانتاج. وهذا هو العنصر الثانى.

حضرات المستشارين:ضعوا الى جوار ذلك كله حرية شاملة كاملة يتمتع بها (الاخوان المسلمين) فى احلك الاوقات والظروف، وحسبكم ان تلقوا نظرة على هذه الورقة المضبوطة فى اوراق الجمعية والموجهة من شعبة المحجر الى فضيلة المرشد العام، يخطرونه فيها بانهم يعتزمون الاجتماع كل خميس فى دار الشعبة، ويطلبونه منه ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بحريتهم، فيؤشر عليها فضيلة المرشد باخطار المحافظة، وبوليس قسم الخليفة، باعتماد شعبة المحجر، كى لايتعرض لاجتماعها.

ماذا تكون الصولة اكثر من هذا ؟ وماذا يكون النفوذ فى ذروته العليا اكثر من هذه التاشيرة التى تشبه ان تكون تاشيرة وزير الداخلية ؟ هذه الحرية الشاملة الكاملة لنشاط الاخوان الذي لايحده حد، ولا يتقيد بظروف هو عنصر ثالث من عناصر العملية الحسابية التى اجريها امام حضراتكم.

جيش مدرب

ضموا الآن إلى هذه العناصر قيام جيش من الجوالة الذين يدربونه تدريبا شبه عسكري، ويقسمون يمين الطاعة والولاء فى طول البلاد وعرضها للحركة وقائدها والذين يتكونون على خلاف القانون، والذين انتزعوا لأنفسهم الحق في الا تسرى عليهم أحكام البوليس.

obeikandl.com

الاشتباك في نزاع سياسي

اجمعوا كل هذه العناصر في هيئة من الهيئات يا حضرات المستشارين و الضباط العظام، ثم اجعلوا هذه الهيئة تنخرط في نزاع سياسي مع حزب من الأحزاب القوية فى مصر الذي تعمل الحكومة بجدع الأنف على تقويض أركانه، ثم قولوا لى ماذا تكون النتيجة بعد ذلك، واحكموا إن شئتم على هؤلاء المتهمين بأنهم جناة وليس مجنيا عليهم.

لم يكن هناك مناص من تطور أساليب الجماعة وسط هذه الظروف، وأن تري نفسها مضطرة للتسليح تسليحا دفاعيا ضد هذا الحزب في بادئ الأمر، ثم ينقلب التسليح هجوميا على هذا الحزب بالذات ما دام كله يوافق هوي الحاكمين وولاة الأمور.

obeikandl.com

المتهمون هم طليعة لعشرات من المتهمين

هؤلاء المتهمون فى هذه القضية ليسوا سوى الطليعة لعشرات غيرهم من المتهمين، سوف يحاكمون بنفس التهمة، بل إن بعض هؤلائ سيخرجون من هذا القفص سواء بالبراءة أو الادانة لتبدأ لهم محاكمات من جديد، ومن وراء هؤلاء جميعا مئات ألقى بهم فى المعتقلات وهم معتقلون بسبب هذه القضية وأمثالها، فكل كلمة تقال فى هذه القاعة تؤثر على مستقبلهم، وكل كلمة فى حكمكم فاصلة فى حظوظهم، فإما ان تنقشع عنهم الغمة، وإما غشيتهم ظلمات فوق ظلمات.وهناك ألوف وألوف من الأمهات والاباء والأبناء والزوجات الذين تتعلق قلوبهم وافئدتهم بهذه القضية، واذا كان شهود هذه القاعة عددا محدودا، فان الصحافة تتولى نقل ما يجرى هنا الى الى مئات الاولوف، وتهتز اسلاك البرق حاملة انباء ما يجرى فى هذه المحاكم الى انحاء العالمين. فنحن لسنا بأى حال من الأحوال بازاء قضية عادية، بل نحن ازاء قضية من اخطر ما عرفت مصر من قضايا، وفى هذا الجو يجب ان نقترب منها، وبهذا الجو يجب أن نعالجها وأن نعرف أن كل تصرفاتنا محسوبة علينا، ليس فقط بالنسبة للأجيال المقبلة التى ستكون هذه القضية محل دراستها ومراجعتها دائما أبدا، وانما نحن مراقبون الان من روح العدالة المجردة، ومن الملائكة، ومن الله رب العالمين، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون قولنا بقدر، وأن تكون خطواتنا بحذر، وأن نسقط من اعتباراتنا كل اعتبار، إلا ارضاء ضمائرنا وارضاء الله باحقاق الحق.

المحكمة تحسن معاملة عبد المجيد بانسانية

لقد خفقت قلوبنا عطفا ورحمة وأنتم تستدعون عبدالمجيد أحمد حسن، قاتل النقراشى والمقر بعمله، فتطلبون له مقعدا ليجلس عليه ثم تترفقون به فتسألونه اذا كان صائما ام لا ؟ وتسألونه اذا كان يريد ماء ليشرب، وهذه هى الانسانية فى ذروتها العليا، وهذا هو الدرس الذى ألقته المحكمة على عبدالمجيد وعلى أمثاله من الشبان الذين يركب الشيطان رؤوسهم فيتخذون من انفسهم حكما ويصدرون أحكاما بالقتل على زيد أو عبيد من الناس، بدعوى أنه قد خان أو ارتد أو كفر، ثم ينفذون عليه الحكم بالاعدام.

لقد كان هذا الاسلوب يمكن أن يكون له محل فى العصور القديمة عندما كانت هذه الشريعة الغالبة، عندما كانت العلاقات بين الناس قائمة على القهر والغلبة، أما اليوم فقد وصلت البشرية الى درجة كبيرة من الرقى. ونحن اليوم فى هذه القاعة نشهد مظهر هذا الرقى. فهذا هو قاتل النقراشى يجلس على الكرسى ويعامل بالاحترام فى ساحة القضاء، ويدافع عن نفسه ما استطاع الى ذلك سبيلا، بل ويحتم القانون أن يوجد إلى جواره استاذ نابغة كزميلى الاستاذ أحمد ليأخذ بناصره، كل ذلك يتفق وروح الاسلام وتعاليمه الذى يقول لنا: أدرءوا الحدود بالشبهات، والمتهم برئ حتى تثبت ادانته، فما أروع هذا الدرس الذى تقدمونه يا حضرات المستشارين لتقولوا للمصريين جميعا: إن العدالة هنا موفورة، فمن هذا الذى يريد أن يردنا إلى قانون الغابة وإلى قوانين الهمجية ؟

لستم قضاة بل أساة

واذا كنت أعتب على النائب العام كلمة تمثل فيها بالحجاج، فإننى أحمد له عبارة أخرى أعتبرها مفتاح دفاعى فى هذه القضية، وتحدد بالدقة الجو الذى يجب أن تنظر فيه هذه الدعوى - أما الكلمة فقوله: " لستم قضاة مصر بل أنتم أساتها ".

فى هذه العبارة يا حضرات المستشارين والضباط العظام قد وصفكم سعادة النائب العام فأبدع وصفكم وسهل مهمتى قريبة وميسورة.

لقد كنت أعددت بحثا طويلا لأصل منه إلى أن وظيفة القاضى فى هذه القضية وأمثالها، ليس مجرد إظهار نقمة المجتمع على الجانى، ولكن وظيفته تذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أن يقوم بدور الطبيب الذى يجب أن يصل إلى أصل العلة، وأن يشخصها ثم يعالجها العلاج الشافى، حتى يسلم الجسم وينجو من معاودة العلة

إنه يخيل إلى اننى أكون متطفلا، وأنا أخاطب جهابذة القانون الجنائى وعلماءه وسدنته اذا رحت أردد على أسماعهم التطورات التى اجتازتها فكرة العقوبة وأنها شخصية بحتة، فكل انسان ينتقم لنفسه، ثم أخذ المجتمع حق العقوبة لنفسه، ولكن العقوبة ظلت من مظاهر الانتقام والتنكيل، وكانت تعتبر اخلالا بقانون سماوى،ثم أصبحت تعتبر إخلال بقانون إخلاقى، وظلت العقوبة تتسم بسمة الانتقام ولكنها بدأت فى العصور الحديثة تتحول إلى وظيفة اجتماعية وأنها سبيل للاصلاح والهداية، وأنها إجراء وقائى يراد منه حماية المجتمع لا أكثر ولا أقل، فأصبحت حماية المجتمع هى الهدف المنشود، وليس ايذاء الجانى أو تعذيبه،وتطورت الأمور أكثر من ذلك فظهر ذلك من التطورات التى أصبحت محل أتفاق ما يقر أن الجريمة فى نهاية الامر ليست عملا فرديا بحتا، بل إنها ثمرة لظروف تقتضى أن يستفيد الجانى من العقوبة الموقعة عليه أقصى فائدة٠ إننى إستاذنكم فى أن أتلو عليكم فقرة من كتاب أستاذى الدكتور محمد مصطفى القللى بك " فى المسئولية الجنائية " ذلك الكتاب الذى نال جائزة فؤاد الاول للقانون الجنائى سنة (١٩٤٧)وليس وراء ذلك تقدير لقيمة الكتاب وما فيه من بحوث. قال فى معرض تسجيل للانتقادات على المذهب التقليدى الذى يجعل الجريمة ثمرة مباشرة لنفسة الجانى " إن الجريمة ليست بحادث عرضى، يأتى وليد إرادة الجانى صدفة، بل إنها ظاهرة ككل الظواهر الاجتماعية، تتدخل فى نشوئها عوامل مختلفة شخصية واجتماعية وطبيعية. وإذا اريد مقاومة الاجرام مقاومة ناجحة وجب أن يجتذ الداء من أساسة فتعالج هذه الاسباب التى تغذى جيش المجرمين وتقاوم بواسطة الاصلاحات المختلفة من صحية واقتصادية، وتهذيبه.. ألخ وهكذا كان من شأن هذا الغرض الفاسد (اى اعتبار الجانى مسئولا عن فعلته) أن حجب بين دعاة المذهب القديم وبين هذه الحقائق الملموسة، وكان من أثر ذلك زيادة الاجرام زيادة مطردة"

هذا هو الاساس والدستور الذى ينبغى أن يكون عليه عملكم فى هذا القضية وهو ما لخصه سعادة النائب العام فى هذه العبارة القصيرة الوجيزة البليغة، لستم قضاة مصر بل أنتم أساتها

المسؤلية المباشرة فى مقتل النقراشى

فاذا اتفقنا يا حضرات المستشارين العظام على ان نحصر نتائج المعركة بين النقراشى باشا، وبين (الإخوان المسلمين) فى اضيق نطاق، فقد وجب ألا نحاسب عن مصرع النقراشى باشا الا الذين اشتركوا فيه بطرق مباشرة، او بالاحرى الذين اطلقو النار عليه وقدموا لمطلق النار، السلاح والمهمات اللازمة لاتمام فعلته، فاذا تجاوزنا هذا الحد، فاننا نكون قد جاوزنا شاطىء الحق واليقين وخرجنا الى خضم الشبهات والشك.

لاتحاولوا ان تبحثوا عن هذه القضية عن محرضين لمتهم، فالمسألة لم تكن فى حاجة الى تحريض،فاذا احتدمت المعركة فكل جندى لم يعد فى حاجة الى تحريض او امر للقيام بواجبه، فقد اعد وجهز لهذا الغرض من قبل، وحل (الإخوان المسلمبن) كان هو ذروة المعركة المستعرة بين الإخوان وبين النقراشى٠

فلا تبحثوا عن شركاء بالتحريض ولا تبحثوا عن شركاء بالاتفاق فكل هذه المعانى لايكون لها كيان ووجود إلا فى جريمة قتل عادية، حيث لا يقدم القاتل على القتل إلا تحت تاثير تحريض المحرض او اتفاق الشريك.

فهذا رجل يريد ان ينتقم من خصم له، فيحرض عليه شخصا اخر ليقتله ويغريه بالمال، او يدفعه بما له عليه من صولة، فيذهب هذا الشخص ويقتل من امر قتله، وقد لايعرف من امره شيئا، الا كما كانت مواد القانون القديم تعدد، كما هو الشأن فى القانون الفرنسى حتى الان.

هذا وفى امثال هذه الحالات يدرك الانسان بداهة ان من دفع آخر للقتل لا يقل اجراما عن القاتل، إن لم يزد، وهنا يرد هذا المعنى الذى أشار اليه زميلى الاستاذ احمد السادة، عندما ذكر ان الفقه الاسلامى يغلظ من مسؤلية المحرض باكثر من الفاعل، وهذا حق عندما يتضح لنا ان الفاعل لم يكن فى الحقيقة سوى آلة فى يد المحرض٠

اما عندما تكون هناك حالة استفزاز جماعية وشعور عام بوقوع ظلم او غبن قد وقع على جماعة من الجماعات، وانه لابد من دفعه ومقاومته، فان إقدام بعض افراد من هذا المجموع على القتل لايدين إلا الذين اشتركوا فيه بالفعل، واعنى بالاشتراك القيام بالاعمال المادية المساعدة والمسهلة والمجهزة لاتمام العمل فاذا خرجنا عن هذه الدائرة الى دائرة الاشتراك بالتحريض او الاتفاق راينا نخبط خبطا عشوائيا، فكل عضو فى الجماعة كان فى حالة استفزاز، وكل عضو كان يتمنى ان يغتال النقراشي باشا، وكثيرون كانوا يتسابقون للحصول على شرف الشهادة بقتل النقراشي، فهل ندين هؤلاء جميعا، وهل نقبض عليهم ونقتص منهم، واننا إن فعلنا ذلك، نكون قد أهدرنا كل القواعد الجنائية، التى لايعاقب الانسان إلا على الاعمال التى ما كانت لتقع لولا تداخل ارادته بالذات.

والمسالة المطروحة عليكم لتفصلوا فيها، هل تعتبرون أن كل من فكر فى قتل النقراشي باشا، وتمناه وحبذه، يعتبر شريكا فى مقتله ؟، اذا كان هذا رايكم، فان كل عضو عامل فى (الإخوان المسلمين) فى يوم (٨) ديسمبر يمكن ان يعد شريكا فى هذه الفعلة، فقد كانوا جميعا يتكلمون بها فى الشوارع والطرقات، وفى اوراق الدوسية بالذات، تحقيق اجرى بصدد ما سمعه احد الموظفين من فم سائق إحدى مركبات الترام، من ان النقراشي باشا سيصرع بعد ايام، ولقد انكر سائق الترام انه قال ذلك بطبيعة الحال، ولكنى اؤكد لكم اننى سمعت انا شخصيا مثل هذا، وحدثنى احد معارفى فى يوم من الايام ان رفقاء له فى المكتب كانوا يقولون: انهم سيقطعون النقراشي باشا اربا اربا، فلما وقعت حادثة النقراشي جاء يذكرنى بما قاله لي عن زملائه فى المكتب، فقلت: لاأظن ان هناك علاقة مادية بين ما قالوه وما حدث بالفعل فقد كان كلاما يرمى على عواهنه.

فالحالة النفسية (للإخوان المسلمون) يا حضرات المستشارين والضباط العظام في الايام التى تلت قرار الحل، كانت حالة هياج واستفزاز، وذلك وضع طبيعى جداً، ولم تكن لهم حيلة في دفعة أو رده، فإذا أردنا أن نعاقب اليوم على مصرع النقراشي باشا، فلا ينبغى أن نعاقب إلا الذي قتله بالفعل ومن ساعده بعمل مباشر في هذا القتل، لا أن نبحث عن شركاء بالتحريض أو شركاء بالاتفاق، فقد كان الإخوان متفقين، لا يشذ فيهم عضو عن عضو، وقد كان الإخوان كلهم يحرض بعضهم بعضاً ٠

النقمة لن تفيد

ماذا يستفسد النقراشى باشا الان. وقد أصبح فى عالم الخلود أن تصبوا جام النقمة على بعض أو كل هؤلاء المتهمين، هل يرده ذلك إلى الحياة ؟ هل يعوض هذه، الخسارة التى أصيبت بها مصر بفقده ؟ هل تتصور النيابة أنها صفقة متوازنة متعادلة أن يقدم أى شاب على قتل رئيس الحكومة، فيكون جزاؤة القتل ؟ هل هذا ما تريده النيابة وما تطمئن إليه ؟ هل هذا ما تريده الامة ويقر عينها ؟ إن النيابة يهمها باعتبارها ممثلة المجتمع ألا يتكرر هذا الحادث على أى صورة من الصورة، أعتقد أن النيابة تريد من صميم قلبها أن تصل إلى موطن العلة فتعالجها ؛ ختى لا يتكرر هذا الذى وقع، وهذه هى وظيفة المحكمة الكبرى، أما العقوبة التى تقع على من يدان من هؤلاء الشباب أمر ثانوى وليس، هو الامر الرئيسى. لقد أعدم الوردانى، قاتل بطرس غالى، فلم يردع ذلك محمود العيسوى عن أن يتقدم لقتل المرحوم احمد ماهر ولقد شتق محمود العيسوى فلم يردع ذلك عبد المجيد عن أن يقتل المرحوم النقراشى وتطالبكم النيابة باعدام عبد المجيد وأستطيع أن أوكد للنيابة والحكم لله ثم لكم أن النتيجة التى سينتهى إليها عبد المجيد لن تكون بذات أثر يذكر فى ردع من تحدثه نفسه بارتكاب مثل هذه الفعلة، إذا لم نحاول هنا أن نتقصى أسبابها، والعلل التى تؤدى إليها، فتحاول أن نمنعها بالقضاء على أسبابها.

هل يعدم قاتل غاندى

والعجيب يا حضرات المستشارين والضباط العظام، أننى بينما كنت افكر في هذا الموضوع،إذ بى أطالع فى جريدة " المقطم " خبرا طريفا جاءهم من الهند،فحواه أن الرأي الهندى منقسم إلى قسمين، فى صدد قاتل غاندى، الذى حكم عليه بالاعدام، ففريق يري وجوب تنفيذ هذا الحكم، أما الفريق الاكبر فيري ألا ينفذ فيه الحكم وأن يكتفى بسجنه لان غاندى وقد عاش رسول السلام الذي يمقت العنف، سيقتل مرة أخرى، إذا نفذ حكم الإعدام فى قاتله، إنهم يقولون فى الهند كما أقول لكم، ما أتفه أن يقتل قاتل غاندي فإن قاتل أحقر الناس يقتل، وإنما العظمة كل العظمة وروعة الرسالة المقدسة التى حمل لواءها غاندي، إنما تتجلى فى الإبقاء على حياة قاتله، ليبقى فى سجنه مدى الحياة آية على انتصار مبادئ غاندي الذي دعا الى الحب والصفح وندد بالقتل والعنف.. هذا هو الرأي الذي أميل إليه وأرجحه بل وأؤمن به.

النيابة تتوسل بالشدة

أما النيابة ومن خلفها رجال الحكومة السابقة فقد ظنوا أن الشدة – والشدة وحدها – هى الكفيلة بعلاج المرض فراحوا يبطشون وينكلون متجاهلين كل عرف وكل قانون، كانت النتيجة أن النار لم تزد إلا اشتعالاً ولولا أن الله سلم فكان هذا التوفيق فى استبدال عهد بعهد وأسلوب بأسلوب.

إن رجال البوليس وهم يحاولون مطاردة المتهمين، خارجين فى ذلك على كل قانون وكل عرف وكل ذوق، كانوا يزرعون شراً، لم يكن هناك جدال فى أنه لا يلبث أن ينتج شرا أعظم. عندما يعتقل الأبرياء يكمن الغل فى قلوب المظلومين، فيتألق منهم جيش جديد يفيض بالحقد والرغبة فى الانتقام.

عندما كانوا يدخلون البيوت ليلاً ونهاراً، فيقبضون على كل من فيها رجالاً ونساء، ويزجون بهم فى السجون والمعتقلات إنما كانوا يؤسسون لجرائم جديدة توشك أن تهدم كيان هذه البلاد لم نسمع من قبل فى تاريخ هذا البلد الحديث أن أفراد أسرة قد اعتقلوا بأجمعهم لأن متهماً فى قضية قد ظهر فى صفوفهم، وهذه الإجراءات مهما بلغت فى الشدة فهى لا تميت الجريمة أو العنف لأنها هي فى حد ذاتها جرائم عنيفة فليس لها الا أثراً واحداً وهو أن تبقى النار مستعرة.

وإنما يحارب الشر بالعدل وتحارب الجريمة بالقانون وتحارب الفتنة بالقضاء على أسبابها: ان السلاح الوحيد الذى يقضي به على الجريمة هو اتفاق الجميع على احترام القانون ونزول الحاكمين على أحكام القانون فيشعر الناس بأن هناك أساساً مكيناً يستطيعون جميعاً أن يرجعوا إليه فلا يكون ثمة حاجة الى العنف والإكراه للتعبير عما فى النفوس أو استخلاص الحقوق لأن ذلك كله يمكن أن يتم من خلال القانون.

المسئولون عن الاخلال بالقانون

من هم المسئولون عن الإخلال بالقانون فى السنوات الخمس الماضية؟ من هم الذين أشاءوا فى البلد وفى صفوف الأغرار من الشبان روح الاستهتار به، إننى أطلب منكم أن تشيروا الى ذلك فى حكمكم.

هل خاف عن مسامعكم وهل يصل الى علمكم أنه كانت تصدر قرارات من النيابة بحظر النشر فى قضية من القضايا ثم لا يلبث أن يروا محاضر التحقيق منشورة فى الصحف أو بالأحرى فى صحيفة معينة؟

يحدث هذا ثم تحاسب الصحيفة ولا يجرى تحقيق لمعرفة المسئول عن هذا الاخلال الخطير.

هل خاف عن مسامعكم أو لم يصل الى علمكم أن شابا أدانته محكمة الجنايات بتهمة قتل المرحوم أمين باشا عثمان وحكمت عليه بالسجن عشر سنوات، فراحت بعض الصحف تصور هذا القاتل باعتباره بطلاً من الأبطال فتنشر مذكراته التى تفيض بالتفكير الإجرامي كما لو كانت تنشر مذكرات زعيم من أكبر الزعماء.

لقد كان هذا محالفة صارخة للقانون بل كان تشجيعا علي الجريمة لا يقدم عليه أحد في بلاد متمدينة، ومع ذلك فإن المسئولين لم يفكروا في محاسبة هذه الجريدة علي ما فعلت أو وقفها على الاقل عن المضي في غيها.

لا أظن أنه غاب عن مسامعكم أو لم يصل إلي علمكم أن هذا المتهم قد فر من وجه العدالة، وكان يتعين علي الدولة أن تقلب الأرض حجرا علي حجر في سبيل البحث عنه ولكنه كان يعيش في بيوت بعض الكبراء، وترسم له الصور في شتي الأشكال والأوضاع، فلم تتحرك النيابة ولم يتحرك المسئولون ليسألوا أصحاب الجريدة من أين جاءوا بهذه الصور، وهي الدليل الذي لا ينقض علي اشتراكهم في التهريب والتستر وعلمهم بمكان المذنب الفار من العدالة.

لقد كان هذا عبثا صارخا بالقانون والامن والنظام ولكن من بيدهم الأمر لم يحركوا ساكنا، لأن الحزبية البغيضة جعلتهم يستثمرون هذه الجرائم، لأنها موجهة إلي خصومهم.

الواقعة الكبرى الخاصة بمحمود كامل وشفيق انس

ولنصل الآن إلى الفرية الكبرى التي نسبها عبد المجيد لمحمود كامل، وشفيق انس، من أنهما كانا معه في وزارة الداخلية أحداهما بملابس الكونستابل، والثاني بملابس سائق سيارة، وقد اجمع أمامكم الشهود الرسميون، إن هذا يعتبر ضربا من ضروب المستحيل، لقد كان طريق عبور النقراشي باشا، يخلى عند مروره من الباب الخارجى حتى باب الوزارة، وقد شهد أمامكم ثلاثة رجال مسئولون وقطعوا واكدوا انه لايمكن إن يسمحوا بالوقوف لاحد في هذا الطريق ملكيا كان أو عسكريا، ولقد سمعتم من الضابط المكلف بحراسة البوابة بأنه لا يسمح لاى انسان إن يدخل قبل إن يتحرى في أمره ملكيا كان ام عسكريا، ولقد دققتم والححتم بالسؤال، فاصر على موقفه وليس في استطاعتكم إلا إن تاخذوا بهذه الأقوال القاطعة، فليس عندكم ما تجرحون به هؤلاء الشهود ونسبة الاهمال اليهم غير ثابتة لا بتحقيق ادارى ولا بتحقيق قضائى، فلم يعد من الجائز إن نفترض افتراضا إن دخول عبد المجيد إلى الوزارة متسللا وهو بملابس الضابط، وكونه في صالة الوزارة شئ، ودخول شفيق انس بملابس الكونستابل ومحمود كامل بملابس السائق شئ أخر، فإذا جاز إن نتصور إن الحراس على الباب سيحترمون ملازما أول فلا يوقفونه، فان دخول كونستابل وسائقه بدون إذن مسالة فيها نظر، فإذا اجمع الشهود إن أحدا لم يدخل، فإذا دخل فما كان يمكن إن يقف في فناء الداخلية عند مقدم النقراشي باشا فهذه واقعة قائمة لا يمكن إن تنقضها تخرجات عبد المجيد بل أنها بذاتها تهدم هذه التخرجات

حضرات المستشارين والضباط العظام: هذا هو عبد المجيد وهذه هي أقواله هباء في هباء وخلط فى خلط ولا عجب في ذلك فالعجب ألا تكون كذلك فهذا شاب منكود يريد إن يخلص نفسه وهذا هو السبيل لتخليصه، ولقد رأيتم كيف إن أخر طبعة من هذه الأقوال ليس فيها كلمة واحدة عليها مسحة من الحقيقة عن طريق النقل أو العقل، ولقد رأيتم جلال يس كيف اختلف معه واضطرب وانه قلده في موقفه فاصبح شأنه شأن عبد المجيد. فاى دليل يوجد بعد ذلك في هذه القضية على اشتراك اى المتهمين في مقتل النقراشي باشا، لا يوجد دليل واحد مما يسمح لضمائركم بان تحكموا على متهم بعقوبة ضخمة في جناية خطيرة. اجل اننى اقر إن هناك شبهات وقرائن تقوم

على بعض هؤلاء المتهمين في قضية أخرى لأنها ليست مطروحة أمامنا وقد وعدتمونا يا حضرات المستشارين بألا تتاثروا بها لأنها ليست مطروحة أمامكم، وما دام الأمر كذلك فلم يبق أمامكم إلا إن تعودوا بالقضية إلى وضعها الصحيح، وهى أنها جريمة فردية قام بها عبد المجيد بمفرده، وساعده عليها بكل العون والمدد احمد فؤاد الضابط، هذا هو القدر الثابت في هذه القضية الذي لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه، أما ما زاد على ذلك فهو ضرب في بيداء الشكوك والافتراضات وتلمس الاتهام عن طريق الظن والشبهة وهو ما اعيذكم منه،فلم يبق إلا إن تقضوا بالبراءة لسائر المتهمين.

opeikandl.com